

# أفضل الممارسات في تعزيز الشمول المالي بالتوافق مع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (التجربة المصرية)

وائل محمد رفيق

مدير عام إدارة البحوث والتحليل الاستراتيجي

وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية

سالي عبد القادر

مدير عام الثقافة المالية

قطاع الشمول المالي بالبنك المركزي المصري

# المحتويات

1. مفهوم وتعريف الشمول المالي وأهدافه.
2. دور مجموعة العمل المالي في تعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
3. رحلة الشمول المالي في مصر والمحطات الهامة التي مر بها ومؤشرات النجاح.
4. تأثير الشمول المالي على نظم مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
5. الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وأمثلة عليها.
6. الجهود الدولية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
7. التوصيات.

## مفهوم الشمول المالي وفقاً لمجموعة العمل المالي FATF

تضمنت الورقة الإرشادية الصادرة عن مجموعة العمل المالي في 2025 " تدابير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والشمول المالي" يشير مصطلح "الشمول المالي" إلى إمكانية الوصول إلى مجموعة كافية من الخدمات المالية المنظمة والمناسبة والأمنة والمريحة وذات تكلفة معقولة، واستخدامها بشكل فعال من قبل الأفراد (بما في ذلك أفراد الأسرة) والكيانات التي قد تستفيد من هذه الخدمات.

ويعني مصطلح "مناسبة" أن المنتجات والخدمات مصممة خصيصاً لتلبية احتياجات العملاء ويتم تقديمها بشفافية وعدل، وقد تطور مفهوم الشمول المالي من الوصول إلى الخدمات المالية الخاضعة للتنظيم ليشمل أيضاً الاستخدام المناسب وجودة تلك الخدمات والمنتجات، والمعرفة المالية، والمرونة المالية، والرفاهية المالية للمستخدمين النهائيين.

## تعريف الشمول المالي

\*إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم.

### الشمول المالي في مصر

يعتبر الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة



\* وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠

## أهداف الشمول المالي

وصول الخدمات المالية والمصرفية بأقل تكلفة أو بتكلفة معقولة إلى جميع الأفراد والمؤسسات، والوصول إلى التثقيف المالي.

جذب جميع أنواع التمويل إلى النظام الرسمي ، حتى يمكن تنظيمه بشكل صحيح.

التعامل بشكل فعال مع القطاع المالي غير الرسمي.

تعدد مقدمي الخدمات المالية.

تشمل  
أهداف  
الشمول  
المالي

## دور مجموعة العمل المالي في تعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

- ✓ صُممت معايير مجموعة العمل المالي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لمصادرة أرباح الجريمة من خلال المصادرة، وكشف الجريمة من خلال تتبع مسار الأموال، واستهداف غاسلي الأموال المحترفين أو الأطراف الثالثة الذين يساعدون المجرمين، من خلال خدماتهم، على الاحتفاظ بعائدات أعمالهم غير القانونية.
- ✓ من المحاور الرئيسية الأخرى لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب حماية سلامة النظام المالي من إساءة استخدامه من قبل المجرمين.
- ✓ الهدف الأساسي للمعايير الدولية هي منع إساءة استخدام المؤسسات المالية لأغراض إخفاء الثروات الخفية أو غسل عائدات الجريمة، والكشف عن هذه الأنشطة غير المشروعة من خلال الأنظمة والضوابط المصرفية الداخلية، مما يساعد في تتبع مسار للأموال وبالتالي كشف الجرائم.

## دور مجموعة العمل المالي في تعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

ينبغي للدول تحديد المجالات ذات المخاطر المنخفضة، على سبيل المثال، من خلال تقييمات المخاطر الوطنية أو فوق الوطنية، لدعم المؤسسات المالية والأعمال والمهن غير المالية المحددة لتطبيق تدابير متناسبة مع تلك المخاطر.

ينبغي على الدول تقديم إرشادات أو معلومات إلى المؤسسات المالية حول الأساليب الممكنة لتنفيذ التدابير المبسطة عندما تكون المخاطر أقل. ومع ذلك، لا ينبغي السماح باتخاذ تدابير مبسطة عندما يكون هناك اشتباه في غسل الأموال أو تمويل الإرهاب.

التوصية 1  
"تقييم المخاطر وتطبيق نهج المخاطر"

## دور مجموعة العمل المالي في تعزيز الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

هناك حالات قد يكون فيها خطر غسل الأموال أو تمويل الإرهاب أقل، في مثل هذه الحالات، وشريطة أن يكون هناك تحليل كافٍ للمخاطر من قبل الدولة أو المؤسسة المالية، ينبغي على الدولة السماح لمؤسساتها المالية بتطبيق إجراءات مُبسّطة للعناية الواجبة بالعملاء وتشجيعها على ذلك، وينبغي أن تتناسب هذه الإجراءات المبسطة مع عوامل الخطر الأقل.

المذكرة التفسيرية  
التوصية 10 "إجراءات العناية  
الواجبة"

ومن أمثلة المنتجات والخدمات المالية ذو المخاطر المنخفضة .....المنتجات أو الخدمات المالية التي تقدم خدمات محددة ومحدودة بشكل مناسب لأنواع معينة من العملاء، وذلك لزيادة الوصول بشكل أكبر لفئات العملاء ولتحقيق أغراض الشمول المالي.

# رحلة الشمول المالي في مصر



## الانتقال نحو الاستخدام الفعال للخدمات المالية

يسعى البنك المركزي المصري حالياً إلى تجاوز مجرد الوصول للخدمات المالية، لتعزيز استخدامها بشكل فعال بما يخدم تحسين الصحة المالية للمواطنين



## التوعية والتثقيف المالي

نشر برامج للتثقيف المواطنين تشمل كيفية استخدام الخدمات المالية بشكل آمن وفعال، مع تمكينهم من معرفة حقوقهم وضمن حمايتهم كعملاء.



## تمكين القطاع المصرفي

تمكين القطاع المصرفي لتوسيع نطاق الخدمات المالية وتحقيق الشمول المالي من خلال

- ✓ نهج يركز على احتياجات العميل.
- ✓ سياسات داعمة.
- ✓ بنية تحتية رقمية.



## وضع الأسس

إطلاق السياسات الوطنية لتعزيز الشمول المالي، وتحديد الفئات المستهدفة.

# الإطار العام لاستراتيجية الشمول المالي



الرؤية

التمكين الاقتصادي **لكافة فئات**  
المجتمع من خلال **نظام مالي**  
**رسمي شامل** يتيح منتجات  
وخدمات **بعدالة وجودة وتكلفة**  
**مناسبة** لتحقيق النمو المستدام.

التثقيف المالي  
وحماية حقوق العملاء

التنوع في المنتجات والخدمات  
المالية  
(المصرفية وغير المصرفية)  
طبقا لاحتياجات العملاء

تهيئة بيئة العمل للمشروعات المتوسطة  
والصغيرة ومناهية الصغر ورواد  
الأعمال

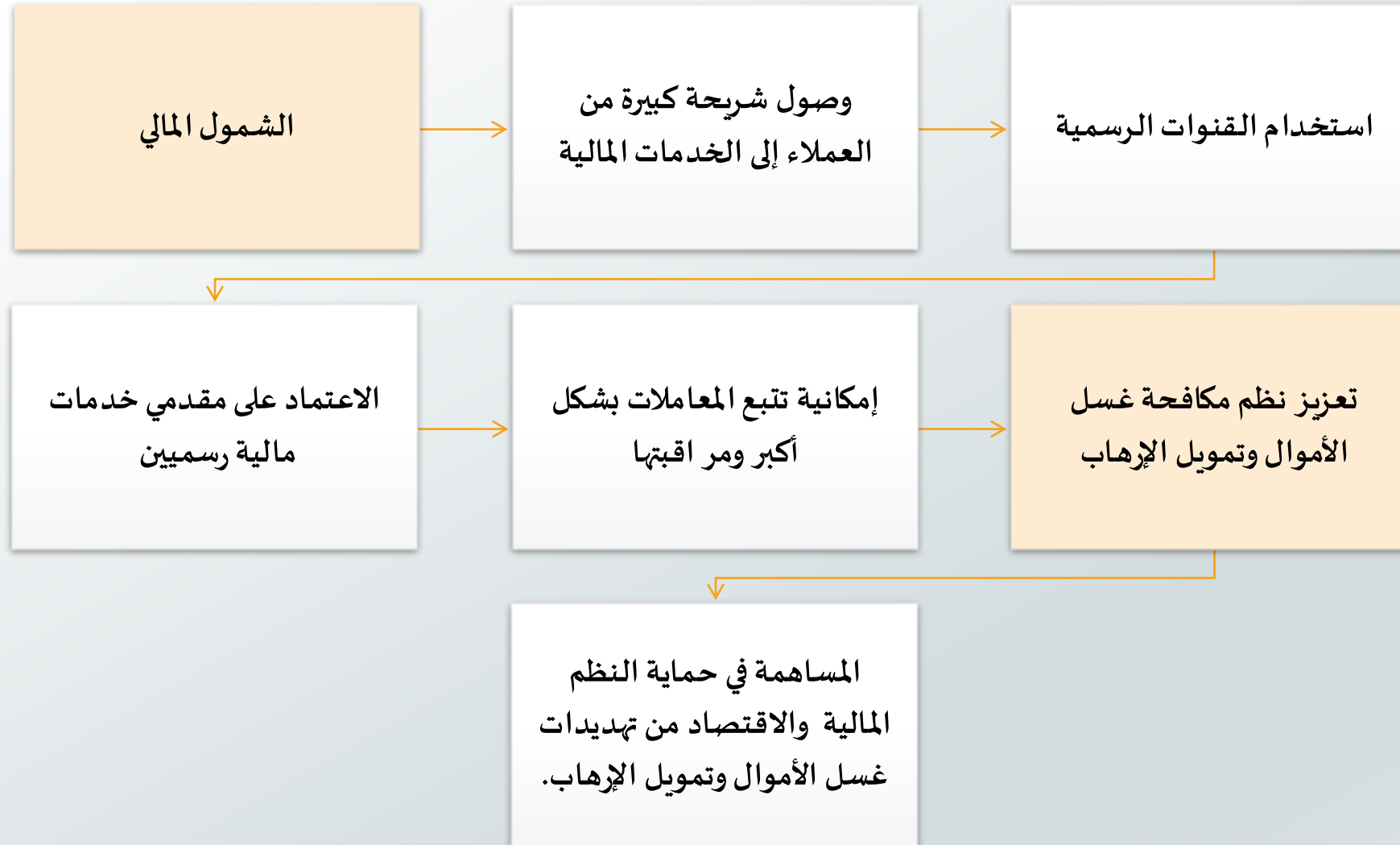
الخدمات المالية الرقمية

تهيئة البيئة التشريعية والرقابية

الاستمرار في تطوير البنية التحتية  
المالية الرقمية والتكنولوجيا  
المالية

توفير التمويل المستدام و  
الاستقرار الاقتصادي

# تأثير الشمول المالي على جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



## تبني البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للنهج القائم على المخاطر لدعم الشمول المالي

- الاعتماد على النهج القائم على المخاطر (RBA) كإطار يحافظ على سلامة القطاع المالي مع توسيع الوصول إلى الخدمات المالية.
- يهدف هذا النهج إلى تيسير إجراءات فتح الحسابات، والمحافظ الإلكترونية، وخدمات الدفع الرقمي للعملاء منخفضي المخاطر دون الإخلال بمتطلبات الرقابة.
- مكّن هذا التوجه من تعزيز الابتكار في الخدمات المالية الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية والبطاقات مسبقة الدفع، بما يتوافق مع أهداف الشمول المالي الوطنية.
- تم وضع وتطوير إجراءات العناية الواجبة المبسطة (Simplified KYC) بما يسمح بضم فئات جديدة غير مشمولة ماليًا، مع الحفاظ على مستوى مناسب من الرقابة.





إجراءات العناية الواجبة  
بعملاء منتجات وخدمات الشمول المالي

إصدار مارس 2020

## أهم أوجه التبسيط في تقديم الخدمات المالية في إطار دعم الشمول المالي

- تطبيق القواعد والإجراءات المبسطة على العملاء الجدد لدى فتح الحسابات المصرفية التقليدية بالبنوك التي لا تعتمد على استخدام التكنولوجيا المالية الحديثة والتي لا تتعلق باستخدام منتج جديد ، دون الحاجة إلى الحصول على موافقة كل من البنك المركزي المصري ووحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شريطة تصنيف العملاء منخفضي المخاطر.
- يمكن للبنك الاستعانة بمقدمي الخدمات في تطبيق الإجراءات المبسطة للتعرف على هوية العملاء والتحقق منها
- يجوز تطبيق الإجراءات المبسطة للتعرف على هوية العملاء والتحقق منها بمكان تواجد العميل من خلال أحد الموظفين المختصين، بما يشمل موظفي البنوك ومقدمي الخدمة.
- يمكن للبنك لدى تطبيق الإجراءات المبسطة للتعرف على هوية العملاء والتحقق منها الاكتفاء بالحصول على المعلومات والمستندات الواردة بها دون طلب أية معلومات أو مستندات إضافية لم ترد بهذه الإجراءات، بما يشمل عدم المبالغة في مطالبة العملاء بمستندات للتحقق من مصدر الأموال أو اثبات الدخل.

## الإجراءات المتخذة لدعم الشمول المالي



## الإجراءات المتخذة لدعم الشمول المالي

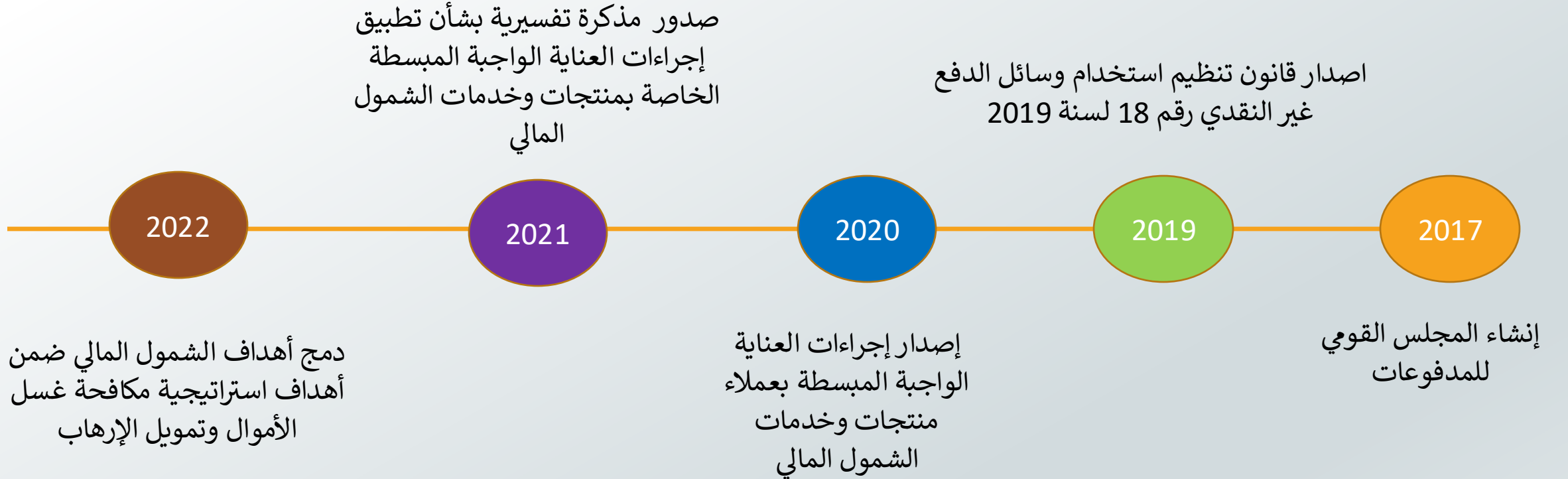
2025

- التحضير لإجراء مسح جانب الطلب على الخدمات المالية للأفراد بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية.
- تصميم الاستراتيجية الثانية الشمول المالي (2026) – (2030)

2024

- التحضير لمسح جانب الطلب للشمول المالي للأفراد.
- السماح بفتح حسابات الشمول المالي بالدولار.
- فتح الحسابات المصرفية للشباب بدءاً من سن 15 بدلاً من 16 سنة.
- مؤشرات قياس الشمول المالي للشركات
- إطلاق حملة التثقيف المالي بالتعاون مع الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ).
- ورشة بناء القدرات لمقدمي الخدمات المالية حول التصميم منتجات مالية للنساء.

## الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



# الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## إنشاء المجلس القومي للمدفوعات

أنشئ المجلس بموجب القرار الجمهوري رقم 89 لسنة 2017، برئاسة رئيس الجمهورية، ويضم في عضويته :

رئيس مجلس الوزراء، ومحافظ البنك المركزي المصري، ووزراء الدفاع والإنتاج الحربى، والتخطيط والإصلاح الإداري، والداخلية، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والعدل، والمالية، ورئيس جهاز المخابرات العامة، ورئيس هيئة الرقابة الإدارية، ونائب محافظ البنك المركزي المصري المختص بنظم الدفع، ورئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ورئيس مجلس أمناء وحدة مكافحة غسل الأموال، ورئيس مجلس إدارة أحد البنوك، وآخرين.

## أهم اختصاصات المجلس

(أ) خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي.

(ب) تطوير نظم الدفع القومية.

(ج) العمل على تحقيق الشمول المالي بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي وضم القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي وتخفيض تكلفة

انتقال الأموال وزيادة المتحصلات الضريبية .

(د) حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.

(هـ) تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة وراقبتها.

# الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## صدور قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي

- نشر القانون في الجريدة الرسمية بتاريخ 16 ابريل لسنة 2019 ليدخل حيز التنفيذ من اليوم التالي لنشره.
- يعتبر هذا القانون خطوة هامة و ضرورية نحو التقدم للمنظومة الحكومية في كل القطاعات الفعالة فيما يخص الميكنة و تقليل استخدام النقد في كل الأوقات، الأمر الذي يصب بشكل مباشر في دعم الشمول المالي.

## أهم ملامح القانون

- شملت مواد و احكام هذا القانون على عدة وجوه و بنود أساسية منها :
- التعريفات الخاصة بهذا القانون (وسيلة الدفع غير النقدي مثل أوامر الأداء و بطاقات الائتمان و الخصم و الدفع باستخدام الهاتف المحمول، و عرف أيضا الحساب المصرفي مثل الحساب الجاري و الحسابات المرتبطة ببطاقات الائتمان و البطاقات مسبقة الدفع، و عرف أيضا التمويل النقدي بأنه التمويل المقدم من البنوك او شركات التمويل العقاري او التاجيري أو التخصيم و ما يماثلهم، ...).
  - تحديد الملزمين (جميع سلطات و أجهزة الدولة و الأشخاص الاعتبارية العامة و الشركات التي تملك الدولة كل أو أغلبية رأسمالها و الأشخاص الاعتبارية الخاصة و المنشآت بمختلف أنواعها).
  - نوع المبالغ المدفوعة بهذه الوسائل الواجب فيها استعمال الدفع غير النقدي فيها.
  - تيسير تنفيذ المدفوعات بوسائل الدفع غير النقدي بدوت تكلفة أو بأقل التكاليف الممكنة.
  - فرض عدد من الغرامات لغير الملزمين بمتطلبات القانون .

## التعليمات الرقابية الداعمة للشمول المالي في مصر



- حساب العناية الواجبة المبسّطة للأفراد
- حساب النشاط الاقتصادي
- لتعريف الموحد للحسابات النشطة والراكدة



- إتاحة فتح حسابات الشمول المالي المبسّطة بالعملات الأجنبية



فعاليات الشمول المالي



- الاستفادة من مقدمي الخدمات المالية و الوكلاء البنكيين



- تيسير وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الخدمات والمنتجات المالية



- منتجات مُصممة خصيصًا للنساء
- قاعدة بيانات مُصنّفة حسب النوع.
- التعريف الموحد للشركات والمؤسسات المملوكة للنساء



فتح الحسابات من سن 15 عامًا



- تيسير الوصاية المالية للنساء
- السماح للأم بفتح حسابات مصرفية لأطفالها القُصّر

## تأثير الشمول المالي على جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بدون قدر كافٍ من  
الشمول المالي



سيحمي نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أي بلد سلامة نظامه المالي بشكل جزئي فقط، مما يترك القطاعات الفرعية غير الرسمية وغير المنظمة عرضة للاستغلال في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وذلك نظراً لتنفيذ معاملات مالية خارج النظم المالية الرسمية، مما يتيح التعامل على الأموال غير معلومة المصدر والتي قد ترتبط بجرائم أو تكون متحصلة منها.

## تأثير الشمول المالي على جهود مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



مكافحة غسل الأموال  
وتمويل الإرهاب

الشمول المالي

الاستمرار في تطوير نظام مصرفي عبر للتمكين من تنفيذ المعاملات المالية خاصة المدفوعات من خلال خدمات وتطبيقات جديدة مثل محافظ الهاتف المحمول وتطبيق إنستاباي ، مع وضع ضوابط ولوائح مناسبة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يؤدي إلى تعزيز الشمول المالي.

تطبيق متطلبات عناية واجبة مبسطة تجاه العملاء (SDD) لمعاملات ومنتجات وخدمات مالية محددة بشكل مناسب، تمثل خطراً أقل لغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

## تحقيق التوازن بين الشمول المالي والالتزام بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب



- اعتمدت مصر تطبيق مبدأ التناسب ( Proportionality ) لضمان أن المتطلبات الرقابية تتماشى مع مستوى المخاطر الفعلية لكل منتج أو فئة من العملاء.
- تم تصميم ضوابط مرنة تسمح بتوسيع الخدمات المالية الرقمية مع الحفاظ على سلامة النظام المالي.
- أدّى تطبيق التناسب إلى خفض العوائق الإجرائية أمام دخول الأفراد والفئات المستبعدة إلى النظام المالي الرسمي.
- أتاح الإطار التنظيمي المتناسب النمو لمنتجات مثل الحسابات منخفضة المخاطر، المحافظ الإلكترونية، والمدفوعات الرقمية دون زيادة العبء الرقابي.

أمثلة على الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إصدار بطاقات ميزة مدفوعة مقدماً  
في إطار ميكنة رواتب المجندين بالقوات المسلحة والشرطة  
بالاعتماد على هيئة الشؤون المالية للقوات المسلحة، وإدارات الشؤون المالية بالجهات  
الشرطية، كمقدم خدمة، وتطبيق إجراءات العناية الواجبة بعملاء البطاقات المدفوعة مقدماً.

تطبيق إجراءات عناية  
واجبة استثنائية

بشرط

زيادة حدود بطاقات  
ميزة المدفوعة مقدماً  
للمجندين بالقوات  
المسلحة

20 ألف ج حد أقصى  
8 آلاف ج ATM  
12 ألف ج POS

تم مؤخرا الموافقة على  
استثناء ميزة المدفوعة  
مقدماً للمجندين بالقوات  
المسلحة من عدد  
البطاقات مسبقة الدفع  
المصدرة للرقم القومي  
الواحد

عدم الغاء  
البطاقات بعد  
انتهاء فترة  
التجنيد،  
وتجديدها بعد  
تطبيق إجراءات  
العناية الواجبة  
بعملاء البنوك

اقتصار تغذية  
تلك البطاقات  
بالمعادل بالجنيه  
المصري لقيمة  
الرواتب الخاصة  
بالمجندين

الكشف علي  
أسماء المجندين  
في القوائم  
السلبية قبل  
إصدار  
البطاقات، وقبل  
كل عملية  
إضافة

أمثلة على الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

إصدار بطاقات مسبقة الدفع بدءاً من 15 سنة بدلاً من 16 سنة

إصدار بطاقات مدفوعة مقدماً بدءاً من 10 سنوات ليتم من خلالها إضافة مصروفاتهم واستخدامها في السحب والإيداع والتسوق عبر الإنترنت إلكترونياً كبديل عن التعامل النقدي



بشرط

التزام البنك بتوضيح المخاطر التي قد يتعرض لها مقدم طلب إصدار البطاقة (الولي الطبيعي أو الوصي أو الولي الشرعي) نتيجة طلبه إصدار البطاقة، أو أية استخدامات للبطاقة من قبل القاصر

تطبيق إجراءات العناية الواجبة بعملاء خدمة البطاقات المدفوعة مقدماً الصادرة عن الوحدة في مارس 2020

الموافقة على منتجات مصرفية لشرائح عمرية جديدة

أمثلة على الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

تطبيق إجراءات عناية  
واجبة استثنائية

إصدار بطاقات مدفوعة مقدما لطالبي اللجوء واللاجئين  
بالاعتماد على بطاقة تسجيل طالب لجوء (الوثيقة الصفراء) أو  
بطاقة تسجيل لاجئ (الوثيقة الزرقاء)، إلى جانب بطاقة إقامة  
أجنبي في التحقق من بيانات التعرف علي هوياتهم

بشرط

اقتصار تغذية تلك البطاقات  
بالمعادل بالجنيه المصري لقيمة  
الإعانات التي ترد من مفوضية  
شئون اللاجئين وشركائها

الكشف علي أسماء طالبي اللجوء واللاجئين في القوائم  
السلبية قبل إصدار البطاقات، وقبل كل عملية إضافة  
للبطاقات بقيمة الإعانات للتحقق من عدم إدراجهم  
على تلك القوائم

تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال  
وتمويل الإرهاب التي قد تنشأ عن هذا  
المنتج قبل تقديمه لهؤلاء العملاء

أمثلة على الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

زيادة حدود منتجات الشمول المالي

الحدود الشهرية (السحب والخصم)		الحدود اليومية (السحب والخصم)		المنتج
الموافق عليها من رئيس مجلس أمناء الوحدة	السابقة	الجديدة المقترحة من البنك المركزي والموافق عليها من رئيس مجلس أمناء الوحدة	السابقة	
300,000	200.000	90.000	60.000	أفراد
300,000	200.000	90.000	60.000	حساب نشاط اقتصادي
600,000	400.000	120.000	80.000	شركات

أمثلة على الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الموافقة على طلب عدد من البنوك بالتعاقد مع عدد من الشركات في مجال الحوالات السريعة لتنفيذ التحويلات من الخارج بواسطة التطبيقات الإلكترونية التي تقدمها تلك الشركات

بشرط

تطبيق إجراءات عناية  
واجبة استثنائية

تطبيق البنوك لبنود إجراءات العناية الواجبة بعملاء البنوك الصادرة عن الوحدة في فبراير 2020 بشأن القواعد الخاصة بالتحويلات الإلكترونية حال تلقي التحويلات أو وسيطاً في عملية الدفع

الموافقة على قيام البنوك بصرف قيمة الحوالات لعملائها مباشرة، أو إضافتها لحساباتهم أو لبطاقتهم أو لمحافظ الهاتف المحمول

الكشف على كافة أطراف التحويل على القوائم السلبية بما يضمن عدم تقديم البنك لأي خدمات مصرفية أو إجراء أي عمليات مع أشخاص أو كيانات مدرجة

تحديد وتقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ووضع الإجراءات اللازمة لإدارة هذه المخاطر بما يتفق مع مستوى المخاطر المقبول والمعتمد من قبل البنك

أمثلة على الجهود الوطنية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الموافقة لأحد البنوك على إبرام اتفاقية تعاون مع شركة تنمية لخدمات المشروعات متناهية الصغر كمقدم خدمة نيابةً عن البنك لاستيفاء توقيعات العملاء على المستندات المطلوبة لحسابات الشمول المالي

تطبيق إجراءات عناية  
واجبة استثنائية

بشروط

تطبيق متطلبات البند رقم (3) من إجراءات العناية الواجبة بعملاء ومنتجات وخدمات الشمول المالي الصادرة عن الوحدة في فبراير 2020، الذي سمح للبنك بالاستعانة بمقدم الخدمة للتعرف على هوية العملاء والتحقق منها

تحديد وتقييم وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تتجم عن هذا التعاقد مع ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة للحد من تلك المخاطر

توفر تلك الخدمة تيسير تقديم خدمات تمويل المشروعات متناهية الصغر للعملاء في المناطق التي لا يتواجد بها فروع للبنك بما يدعم الشمول المالي

# الجهود الدولية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

FATF

FATF GUIDANCE

Financial Inclusion and  
Anti-Money Laundering and  
Terrorist Financing Measures



إدراج التجربة المصرية في  
الدليل الإرشادي المحدث الصادر عن مجموعة العمل  
المالي حول  
"الشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب"  
الصادر في 23 يونيو 2025

# الجهود الدولية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## Box 9. Egypt and India frameworks to support financial inclusion

This box provides an overview of the examples in Boxes 2.2 and 3.3 (Annex A2 and 3).

In 2020, the Central Bank of Egypt, and the Egyptian Money Laundering Combating Unit jointly issued several regulations aimed to enhance financial inclusion while maintaining financial stability and protecting the rights of customers. These measures included SDD for individuals and micro-enterprises, easier account opening for youth and informal workers, use of service providers for customer verification, etc. The Central Bank of Egypt also supported these efforts through training and infrastructure development, encouraging tailored financial products for diverse groups like women, youth, and people with disabilities.

India created a solid institutional framework to coordinate and support its Financial Inclusion strategy. The National Strategy for Financial Inclusion for India 2019-2024 provides (1) an analysis of the status and constraints in financial inclusion in India, (2) specific financial inclusion goals, (3) a strategy to reach the goals and (4) mechanisms to measure progress. It is prepared by the Reserve Bank of India and reflects the outcomes from wide-ranging consultation with relevant stakeholders.

## Box 6.13. Egypt – Utilisation of mobile payment and prepaid card services with limitations prior to verification

According to the CDD measures issued by the Egyptian Money Laundering Combating Unit, for mobile payment service and prepaid card service customers and financial inclusion product and service customers, a customer may utilise the business

## Box 2.2. Egypt – Legal framework for Financial Inclusion

The Central Bank of Egypt actively supports financial inclusion efforts by regulated entities across the country through regular workshops and training programmes covering the national financial inclusion strategy, the implementation of a risk-based AML/CFT approach, and leverage technology for secure customer identification/verification and other CDD measures at on-boarding.

In 2020, the Central Bank of Egypt, in cooperation with Egyptian Money Laundering Combating Unit, issued several regulations aimed to enhance financial inclusion while maintaining financial stability and protecting the rights of customers:

- SDD procedures for individuals and micro-enterprises, for accessing financial services.
- Allowing application of SDD, without obtaining approval of Central Bank of Egypt and with Egyptian Money Laundering Combating Unit to new customers when opening traditional bank accounts, whether current or saving, provided that banks neither provide new products nor such accounts imply use of new financial technology.
- Banks applying simplified customer identification and verification procedures may rely solely on the given information and documents in the simplified KYC application, without requesting additional documents (e.g. allowing the bank to infer the purpose and intended nature).
- Verifying the identity of the customer and the beneficial owner after the establishment of the business relationship.
- Allowing the reliance on service providers on behalf of the banks for identifying and verifying customers, to have access to financial inclusion products and service (i.e. mobile wallets and prepaid cards) subject to certain conditions.
- Allowing low ML/TF risk craftsmen, free lancers, companies and micro-enterprises that do not have official documents to prove their commercial activities, to open an account using simplified measures.
- Allowing youth from 15 years old to open bank accounts without the need for their guardians' approval.
- Opening branches of small banks, especially in urban and rural areas, with the aim of availing banking services to citizens.
- Working on developing the financial infrastructure.<sup>146</sup>

In compliance with the regulation, almost all banks in Egypt developed several products for different segments, such as women, youth, persons with disabilities.

# الجهود الدولية ذات الصلة بالشمول المالي ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

الرئيسية عن الوحدة الاطار التشريعي والرقابي القوائم السلبية نماذج إخطارات الاشتباه اتصل بنا المزيد

بحث

جمهورية مصر العربية  
وَمَا كَانَ غِلْظَ غَسْلِ الْأَمْوَالِ يَتَعَوَّلُ إِلَّا بِالرَّهَابِ

## وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المصرية

الرئيسية اخبار ومعالجات اخبار مجموعة العمل المالي FATF تشيد بالتجربة المصرية

مجموعة العمل المالي FATF تشيد بالتجربة المصرية

اخبار

اخر الاخبار

فيسبوك تويتر واتسأب ميم

مجموعة العمل المالي FATF تشيد بالتجربة المصرية ضمن الدليل الإرشادي المحدث الخاص بالتدابير المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الشمول المالي:

أصدرت مجموعة العمل المالي FATF الدليل الإرشادي المحدث الخاص بالتدابير المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز

English حماية حقوق العملاء علكات السفرين اتصل بنا فريف

البنك المركزي المصري  
CENTRAL BANK OF EGYPT

المسحة الرئيسية اخبار والمنتورات اخبار مجموعة العمل المالي FATF تشيد بالتجربة المصرية ضمن الدليل الإرشادي المحدث الخاص بالتدابير المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

## مجموعة العمل المالي (FATF) تدرج تجربة مصر ضمن أفضل الممارسات الدولية في تعزيز الشمول المالي المتوافق مع معايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب

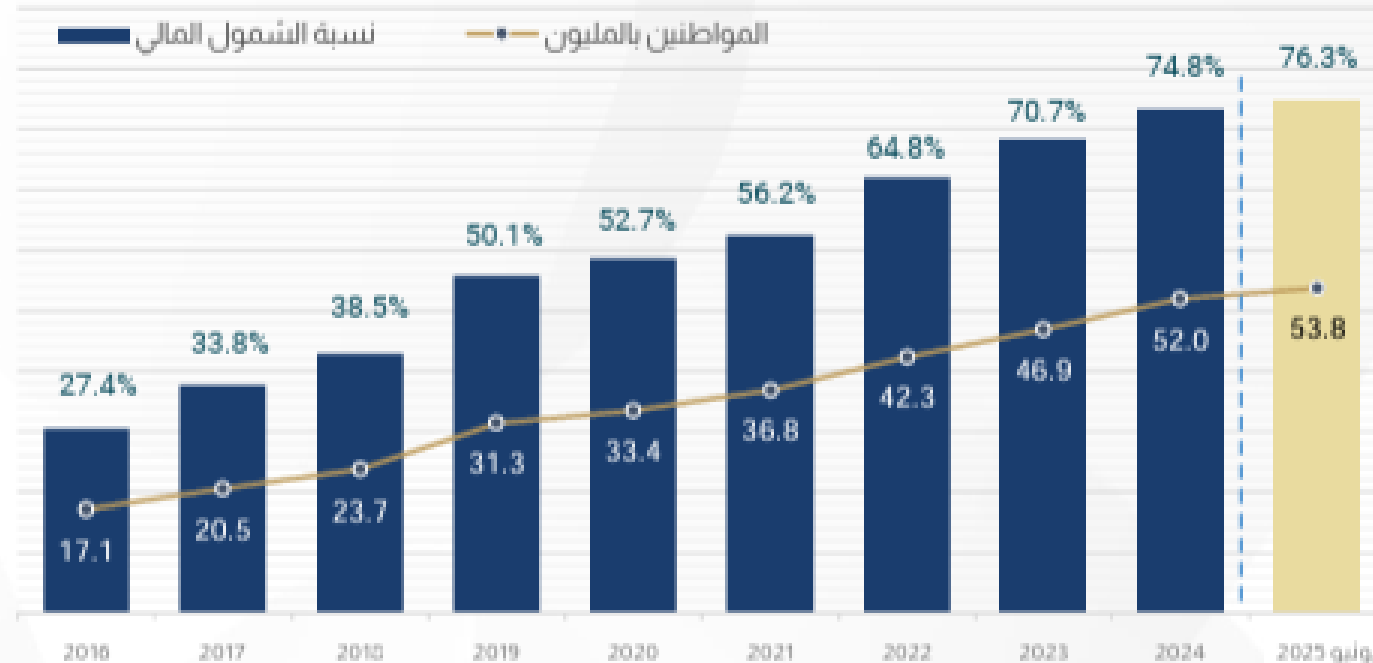
أبرز الدليل الإرشادي الجهود المصرية كتجربة رائدة بشأن بالتدابير المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتعزيز الشمول المالي من خلال التعاون والتنسيق بين كل من الوحدة والبنك المركزي المصري وعدداً من الجهات الأخرى.

وقد أشاد التقرير بالتعاون والتنسيق في إطلاق مبادرات الشمول المالي التي مكنت من تقديم الخدمات والمنتجات المالية والمصرفية للعديد من فئات المجتمع بسهولة ويسر، وبأسلوب متناغم ومتكامل تماشياً مع توجه الدولة في هذا الصدد، مع مراعاة التوازن في تطبيق التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الواردة بالمعايير الدولية، وهو ما يمثل إطاراً متكاملًا يحتذى به.

## تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر

53.8 مليون مواطن يمتلكون ويستخدمون حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية\* (المواطنين في الفئة العمرية 15 سنة فأكثر)

نسبة الشمول المالي



# التوصيات

- توسيع تطبيق الرقابة المبنية على المخاطر.
- تحديث التعليمات الرقابية وإجراءات العناية الواجبة ذات الصلة بعملاء وخدمات منتجات الشمول المالي بشكل دوري وحسب الحاجة.
- تطوير أنظمة التحقق الرقمي وقواعد البيانات.
- تعزيز رقابة التكنولوجيا المالية والمنتجات الجديدة.
- دعم الحلول الرقمية الآمنة.
- مواكبة الابتكار مع الحفاظ على الانضباط الرقابي.
- تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.



A top-down view of a workspace on a light-colored wooden surface. In the center is a spiral-bound notebook with a cream-colored page that has the words "THANK YOU FOR YOUR ATTENTION" written in bold, black, hand-drawn capital letters. To the right of the notebook lies a silver ballpoint pen. Above the pen, a pair of black-rimmed glasses is placed. In the top-left corner, there are several green, rounded leaves of a plant. The background is a light, neutral color.

**THANK YOU  
FOR YOUR  
ATTENTION**